

حقوق الانسان في لبنان (١٠): شجرة باسم كل مخطوف في حرج بيروت

هذا المجال، تشكل المذكرات التي رفعتها "لجنة اهالي الموقوفين والمعتقلين" الى السلطات قاعدة اساسية لتجاوز هذه القضية دون الغاء معانيها وابعادها. فمن تشكيل لجنة تقصي حقائق، الى اقامة نصب للمخطوف تخليدا لذكراه وردعا ل مجرد التفكير يوما ما باعادة تعريض اناس جدد لمحتته، الى دعم عائلات المخطوفين الفاقدة المعيل اجتماعيا، مسائل يجدر الانطلاق منها لحماية ذاكرتنا ومستقبلنا. فما يعاني منه اهالي المخطوفين من انتهاك صارخ لحياتهم عبر تعريضهم اليومي لحالات الانتظار والرجاء واليأس والتأمل والعذاب والقلق لا يمكن القبول به ولا بالصمت الرسمي والشعبي المرافق له، والمطلوب من كل مواطن العمل دعما لهذه القضية واحتراما لما تعبر عنه...
طوب يوم بان تزرع كل عائلة مخطوف شجرة في حرج بيروت تسميها على اسم ابنها المخطوف، لتزورها وتسقيها وتسهر على حياتها.
طوب يوما ان تعيد ذكرى المخطوفين الحياة الى حرج بيروت ليعيق بها، بذكرى مواطنين كانوا بيننا، ثم استحالوا سربا وانتظارا.
كان يمكن ان يعقب حرج بيروت اليوم بذكرهم. لكنه لم يفعل.
ما زلنا بانتظار عبقه، وانتظارهم...

زياد ماجد

(باحث في المركز اللبناني للدراسات)

* (شكر وتحية للسيدة وداد مراد حلواني من "لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين" التي، الى مساعدتها، لا تزال مسكة بقضيتهم، وتمسكة بذاكرتنا...)

الحقائق تبحت في مصير هؤلاء المفقودين، وتصل الى الاستنتاجات السلمية حول مآلهم، فتقفل الملف لا على النسيان والنفي الالزاميين بل على الاعتراف والفهم والتذكر، والافادة من عبر الماضي وبروسه. كما دعت "منظمة العفو الدولية" بدورها الى تأسيس لجنة تحقيق تستقصي حالات الذين اختفوا او فقدوا عقب اختطافهم خلال الحرب الاهلية معتبرة ان طي صفحة آلاف المفقودين الذين لم يعرف مصيرهم لا يمكن ان يساهم في بناء مستقبل جديد للبنان، قائم على السلام الحقيقي الدائم وعلى حماية حقوق الانسان.
وثمة تجارب في العالم تعاطت قضايا مشابهة على نحو اكثر انسانية وصدقا وشجاعة. فمن الارجننتين الى تشيلي، نشط اهالي المخطوفين والمفقودين هناك، وحضنهم المواطنون الذين اعتبروا انفسهم مسؤولين في شكل او آخر عما دار من احداث في بلادهم. واقامت لقاءات مصارحة مع ضباط وصحافيين وشهود واطباء وعلماء نفس وباحثين وضحايا واهالي ضحايا، اعترف فيها كثر بمسؤولياتهم، ونظمت محاكمات، واقامت قبور جماعية ومزارات ونصب تخليدا لذكرى المفقودين. وشكل ذلك مدخلا لتجاوز الماضي وللتأسيس للمستقبل.

ولعل اعتماد هكذا سياسات واضحة المعالم هنا في لبنان، من السلطات المعنية، اكانت سياسية او قضائية او اعلامية تعيد البحث في قضية المخطوفين وما يترتب على حلها من "مستلزمات" ثقافية ونفسية واجتماعية واخلاقية واقتصادية، يشكل المدخل الاساس لتجاوز القضية وتحويلها نموذجا لمنطق العفو الحقيقي، ولمعنى الذاكرة الحية والرائدة في آن واحد، وفي

ونماية كونهم هم انفسهم ضحايا، وليمدو تاليا من ذاكرتهم الصور والتساؤلات التي يفجرها كل امل او انتظار او صورة من الصور الكثيرة التي تسكن المنتظر كالاطياف الحلوة تارة، وكأشباح العذاب تارة اخرى.

عليه، استمر المروء الى الامام، والتنصل من اي مسؤولية، وإن اخلاقية، عما جرى من فظاعات وقبائح منتهكة للانسان وحقوقه طوال اعوام الحرب، ولم تنظم اي محاولة جدية لقراءة ما حدث، كأن الامر لم يكن يعني الناس جميعا. وفي هذا التجاهل المستمر لمخزونات الذاكرتين الفردية والجماعية اللتين تكونتا على مدى سني الحرب، لا يمكن ان يتأسس عفو عام عميق، ولا حل انساني لجميع الاوجاع والجراح التي خلفتها تلك الحرب ومن شارك فيها مباشرة او غير مباشرة.

لقد طالبت "لجنة اهالي المخطوفين والمعتقلين" منذ زمن بتشكيل لجنة لتقصي

أثرنا في الحلقة الماضية قضية "مخطوفي الحرب في لبنان" ومحاولات الطمس المستمرة التي تتعرض لها.

ولما كانت القضية، الى عمق ارتباطها فلسفيا وقانونيا بحقوق الانسان، وثيقة الصلة بالذاكرة والحرب والعفو والسلام الاهلي، فاننا سنحاول في هذه الحلقة العودة الى بعض الاسئلة التي ما زالت قضية المخطوفين تطرحها، من دون ان يبادر احد الى الاجابة عنها، او اقله محاولة التصدي الشجاع والصادق لهذه الاجابة.

فبعد "قانون العفو العام" الصادر عام ١٩٩١ الذي لم يقارب قضية المخطوفين والمفقودين في الحرب بغير الايحاء، صدر في ايار من العام ١٩٩٥ قانون حاول وضع نهاية للقضية عبر دعوة من يريد من اهالي المخطوفين الى اعلان وفاة "مخطوفيه" والقبول بذلك.

اي ان هذا القانون ابعد المسؤولية عن الاطراف "المسؤولين" عنها، ووضع الكرة في ملعب الاهالي ليعلموا موت ضحاياهم

كاريكاتور من العالم



جوسبان: وفوق ذلك، لا يوجد ثلج!!

عن "الاكسبريس" (٢٢ - ٢٨) كانون الثاني ١٩٩٨

قبل ستين عاماً

٢٧ كانون الثاني ١٩٣٨



بمناسبة الدورة المئة لمجلس "عصبة الأمم": العصبة اصبحت خيالاً

ومشكلة المواد الأولية وحرب التعريفات الجمركية.
وحتى الآن لم تقدم العصبة على معالجة احدي هذه المشاكل وليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد ان لها اي جراءة او املية لمعالجتها.

(...) الواقع ان انسحاب إيطاليا من العصبة قطع الصلة الرئيسية - الشكلية على الاقل - بين العصبة والدول الفاشستية، فاصبحت مؤسسة جنيف وفقاً على الدول الديموقراطية والدول الصغرى الضائعة بين الكتلتين. ولما كنت مشاكل العالم تخص الدول الفاشستية والدول الديموقراطية على السواء، بل ان الانشقاق نفسه نشأ عن تلك المشاكل، فانه لم يبق للعصبة اي صلاحية لتتولى حل اي مشكلة دولية، وهكذا فقدت الصبغة الاساسية التي قامت عليها.

بدأت امس في جنيف الدورة المئة لمجلس "عصبة الأمم"، وباندر وزراء خارجية الدول الكبرى الى جنيف للمباحثة والمناقشة ويستدل من برقيات "النهار" امس على ان هذا الاجتماع لن يسفر عن اي نتيجة حاسمة. فانكلترا وفرنسا تريدان ان يمضي الاجتماع بهدوء كأنه لم يكن خشية ان تقع فيه حادثة من شأنها زيادة التوتر الدولي وتوسيع الشقة بين اعضاء العصبة. في العالم الآن سلسلة من المشاكل الخطيرة نذكر اهمها: الحرب الاسبانية، وحرب الشرق الاقصى، وقضية المستعمرات الالمانية،

داخلية
حج افكار

ي، قرأت
في لبنان
واسبابها
تحليلات
المعسرح
في الجامعة
العربية
ط اصداها
طلاب.

في "الديار"
من "مسرون"